

ملخص

تناقش هذه الدراسة التطورات والتحولات التي طرأت على الموقف السياسي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية منذ نشأة الأرمة الفلسطينية حتى الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية عام 2006 وصعود حركة حماس إلى سدة الحكم وتغيير الخارطة السياسية الفلسطينية، مروراً بالمراحل الرئيسية لتطور القضية الفلسطينية، خاصة إنشاء السلطة الفلسطينية بعد انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 والذي غابت عنه أوروبا، ثم انخرطت أوروبا بعد ذلك بقوة في العملية السلمية في الشرق الأوسط من خلال الدبلوماسية الاقتصادية والدعم المالي للفلسطينيين في محاولة لإيجاد دور سياسي أوروبي في المنطقة والتأثير في حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

تناولت الدراسة المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والتي أثرت على الصراع العربي-الإسرائيلي بشكل عام والفلسطيني-الإسرائيلي بشكل خاص. فقد بدأت أولى هذه المراحل بالاستعمار ثم انتقلت إلى الحوار ومن ثم إلى الشراكة، وأخيراً إلى سياسة الجوار الأوروبي. ومما لا شك فيه، فقد أدرك الأوروبيون بمركزية القضية الفلسطينية في العلاقات الأوروبية-العربية، لذلك شكل إعلان البندقية في 13 يونيو 1980 انزيحاً هاماً في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية. فلأول مرة يعترف الأوروبيون أن القضية الفلسطينية هي ليست قضية لاجئين، وأن الشعب الفلسطيني يجب أن يمارس حقه في تقرير المصير، ويجب إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية تسوية سلمية. وفي الوقت الراهن يطالب الاتحاد الأوروبي بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في حدود عام 1967، ويستخدم تقله الاقتصادي والمالي في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية. رأت الدراسة أن هذا التطور والتحول في المواقف السياسية الأوروبية كان متسقاً ومسجماً مع تطور وتنامي ونضوج عملية الأوربة المستمرة داخل أروقة الاتحاد الأوروبي ومؤسساته. ومن أجل فهم تطور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وآليات اتخاذ القرار داخله، أشارت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي هو نموذج

سياسي - قانوني فريد من نوعه، فهو ليس بدولة فيدرالية أو منظمة دولية أو منظمة إقليمية مثل جامعة الدول العربية، بل هو كيان فوق قومي (Supranational)، تقوم على إدارة سياساته وشئونه الداخلية والخارجية مؤسسات برلمانية وتشريعية وقضائية مختلفة ضمن صلاحيات محددة. وما لا شك فيه أن عملية صناعة القرار وآلية إتخاذه داخل الإتحاد الأوروبي هي عملية معقدة وشائكة خاصة في مجال السياسة الخارجية والدفاع التي لا تزال عملية الإنداج فيها بطيئة ومعقدة، ولم تخول مؤسسات الإتحاد الأوروبي صلاحيات كثيرة في هذا المجال بسبب عدم رغبة الدول الأعضاء في التنازل عن سيادتها لصالح الإتحاد الأوروبي.

أشار البحث كذلك إلى أن هنالك عوامل متعددة أثرت في تطور الخطاب السياسي الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة قيد البحث. فقد تطورت السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي إيجابياً تجاه القضية الفلسطينية على مدار العقود السابقة وهو الأمر الذي يفسر مدى إهتمام أوروبا بالقضية الفلسطينية وإدراكتها أن الأمن والتعاون الدولي بشكل عام والأمن والتعاون الأوروبي-متوسطى بشكل خاص مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وجود إسرائيل كطرف في الصراع هو من أهم عوامل الإهتمام الأوروبي بهذا الصراع، حيث أن إسرائيل علاقات إستراتيجية وتاريخية مع أوروبا. وقد كان هذا التطور والتحول في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي منسجماً مع عمليات الإنداج والتكميل والأوربة المستمرة داخل الإتحاد الأوروبي.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات والتي كان أهمها أن الموقف السياسي الأوروبي انتقل تدريجياً من اعتبار القضية الفلسطينية هي قضية لاجئين إلى موقف سياسي أكثر تفهماً لحق هؤلاء اللاجئين بدولة مستقلة. بل سعى الإتحاد الأوروبي إلى تعزيز فرص تحقيق هذه الدولة مادياً وسياسياً من أجل تحقيق السلام والاستقرار في حوض المتوسط. إضافة لذلك، إن قرارات السياسة الخارجية يتم إتخاذها بالإجماع، وهذا يضاعف من تعقيدات الموقف الأوروبي على الساحة الدولية مما يعكس سلباً على قدرة الإتحاد الأوروبي على الإستجابة للأزمات الدولية ومنها أزمة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.